الهند والعرب

ثقافة وحضارة

د. محمد آفتاب أحمد

د. محمد قاسم العادل

بيانات عن الكتاب

اسم الكتاب	:	الهند والعرب: ثقافةً وحضارةً
جمع وتحرير	:	د. محمد آفتاب أحمد/ د. محمد قاسم العادل
سنة النشر	:	2021م
عدد الصفحات	:	462
ثمن النسخة	:	340 روبية
عدد النسخ	:	500
الناشر	:	مركزي ببليكيشانز، جوغابائي، جامعة نغر، نيو دلهي- 25

Name of the Book:

INDIA AND THE ARABS

Civilization and Culture

Compiled and Edited by:

Dr. Md. Aftab Ahmad
Assistant Professor
India Arab Cultural Centre (IACC)
Jamia Millia Islamia, New Delhi-110025
Email: aahmad2@jmi.ac.in

Dr. Mohd. Qasim (Adil)
Assistant Professor
Zakir Husain Delhi Collage (University of Delhi)
Jawaharlal Nehru Marg, New Delhi-110002
Email: drqasim4arabic@zh.du.ac.in

ISBN : 978-81-950288-0-1

Printed by:
Markazi Publications
S-17/4, Jogabai Ext. Jamia Nagar, New Delhi -25
Cont.: +91-9811794822/21
E-mail: markazipublication@gmail.com

المحتويات

العلاقات الثقافية

اللغة العربية وآدابها في الهند

الدراسات الإسلامية في الهند

الهند والهنود في كتابات العرب



الدكتور المفتي محمّدالله القاسمي رئيس قسم الإنترنت والفتوى عبر الإنترنت في الجامعة الإسلامية دارالعلوم ديوبند الهند. وبعد الحصول على شهادة الفضيلة والتخصص في الفقه والإفتاء من دارالعلوم ديوبند بدرجة ممتازة، حصل على شهادتي البكالوريوس والماجستير من الجامعة الملية الإسلامية بنيودلهي، وأكمل الدكتوراه من جامعة همدرد في نيودلهي. إنه قام بتأليف وترجمة العديد من الكتب باللغتين الإنجليزية والأردية خاصة Madrasa Education، Silk Letter Movement، و "دارالعلوم ديوبند كى جامع ومختصر تاريخ" إلى جانب المساهمة بأوراق بحثية في ندوات وطنية ودولية متعددة. إيميل: khaliliqasmi@gmail.com

الفقه الإسلامي في الهند
خلال عهود سلاطين دلهي وملوك المغول

الدكتور المفتي محمدالله القاسمي

الملخص:

دخل الفقه الإسلامي شبه القارة الهندية منذ أن دخلها الإسلام وأرسى جذوره مع مرور الأيام، فأهل الهند كانوا في الفقه أكثر تأليفاً منهم في غيره؛ فمنها ما هو الشروح والحواشي على كتب المتون، ومنها ما هو الفتاوى والرسائل الفقهية.

هذا البحث سيستعرض دخول الإسلام في الهند وشيوع الفقه الإسلامي في ربوعها خلال عهود سلاطين دلهي الذين حكموا الهند من 1206م إلى 1526م والإمبراطورية المغولية التي تولت زمام الحكومة في الهند سنة 1526م وحكمت الهند بقوة وشوكة إلى 1707م ولكن استمرت إلى 1857م حتى أن الإنجليز سيطروا كليا على أراضي الهند واستأصلوا حكم المسلمين في هذه البلاد.

لقد كانت فترة سلطنة دلهي حقبة مشرقة من التاريخ الهندي. إنها - إلى جانب مساهمتها في التعليم والعلوم والهندسة والفنون الجميلة والإدارة وغيرها - كانت لها اهتمام خاص بالعلوم الإسلامية وخاصة بالفقه الإسلامي. احتل الفقه مكاناً مركزيا بين جميع العلوم الإسلامية وجدَّ العلماء والفقهاء وكدُّوا في سبيل

ترسيخ أسسه وتشييد مبانيه فكتبوا الكتب والمؤلفات الفقهية، كما قام السلاطين والأمراء بدورهم المهم فأسَّسوا مدارس وزوايا علمية فانتشر الفقه في أقطار البلاد وقام بدوره في التشريع والتقنين.

كذلك شهد الهند خلال فترة الحكم المغولي في الهند قدراً كبيراً من التوسع في العلوم الإسلامية لاسيما في الفقه الإسلامي. وعاش هناك العديد من العلماء الكبار من الفقه والفقهاء وخبراء الشريعة الإسلامية خلال حكم المغول. أنتج عصر المغول العديد من أهم المؤلفات الفقهية، وأبرزها الفتاوى الهندية الذي تم إعداده تحت إشراف الإمبراطور أورنغزيب (المتوفى 1707م) بجانب إنتاج كتب أخرى حول موضوعات وجوانب الفقه الإسلامي وخاصة شروح الكتب الفقهية وأصول الفقه والمسائل الفقهية.

الكلمات المفتاحية: *سلطنة دلهي، عهد المغول، الفتاوى، الفقه الإسلامي، الفقه في الهند، موسوعة فقهية.*

الفقه الإسلامي من أهم العلوم الإسلامية والعربية. وهو يحتل مكانةً هامةً بين العلوم الإسلامية بعد تفسير كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. لقد ارتوى علم الفقه من المنهلين العظيمين: الكتاب والسنة، وترعرع في عهد الصحابة رضي الله عنهم، ثم دُوِّن في القرن الثاني الهجري على أيدي كبار العلماء والفقهاء والمحدثين: أبرزهم الإمام أبو حنيفة نعمان بن ثابت الكوفيّ (767-699م) والإمام مالك بن أنس (796-715م) والإمام محمد بن إدريس الشافعي (820-766م) والإمام أحمد بن حنبل (855-780م) رحمهم الله تعالى. فقد شاع فقههم في العالم الإسلامي وتلقاه المسلمون في أقطار العالم وقبلوه قبولاً حسناً. وكان المذهب الحنفي أكثر المذاهب الفقهية انتشاراً وتوسعاً خاصةً في شبه القارة الهندية التي تشتمل كلاً من الهند وباكستان وبنغلاديش.[1]

[1] باشا، أحمد تيمور، نظرة تأريخية في حدوث المذاهب الفقهية الأربعة، (بيروت: دار القادري، 1990م)، ص: 86-89

المسلمون في الهند

قد يرتبط شبه القارة الهندية وشبه الجزيرة العربية بعضها ببعض ارتباطا وثيقا من العصور القديمة وتعود العلاقات التجارية بين العرب والهند إلى زمن عتيق. وما زال التجار العرب يزورون المناطق الساحلية في جنوب الهند وخاصة منطقة مالابار التي كانت تربطها بموانئ جنوب شرق آسيا، وبعد أن طلعت شمس الإسلام من مكة المكرمة أصبح العرب قوة ثقافية بارزة في العالم وأصبح التجار العرب يحملون الدين الجديد إلى أينما ذهبوا، وهكذا، جاء الإسلام إلى الهند مع التجار العرب في القرن السابع الميلادي.[1]

وبصرف النظر عن العلاقات التجارية مع المسلمين، شهدت الأراضي الهندية وجود المقاتلين المسلمين منذ البداية، كما شنت الحملة العسكرية الأولى من عثمان بن أبي العاص الثقفي سنة 645م عندما كان حاكم البحرين وعمان في عهد الخليفة عمر الفاروق رضي الله عنه. هاجم الجيش الإسلامي ميناء تهانه ولكن لم تكن هذه الحملة العسكرية مأذوناً بها من قبل الخليفة. وفي وقتٍ لاحقٍ هاجم المسلمون سواحل بروص وديبل ووصلوا إلى إقليم السند وبلوشستان وقلات وحتى إلى لاهور ومولتان وبنون وكوهات.[2]

ولكن من أهم وأبرز حملات المسلمين العسكرية على الهند كانت حملة البطل المجاهد محمد بن القاسم الثقفي (المتوفى 95هـ) في 711م حينما فتح بلاد السند وأدخلها تحت حكم الدولة الأموية بدمشق. وكانت مغامراته العسكرية في شمال غرب الهند أساسا قويا للمسلمين في شبه القارة الهندية. بالإضافة إلى فتح المنطقة نشأ النظام السياسي الإسلامي في البلاد. لم يبلغ محمد بن القاسم

---

[1] لمزيد من التفاصيل انظر: الندوي، سيد سليمان: **عرب وهند كئ تعلقات**، (أعظم جره- الهند: دار المصنفين. شبلي أكيدمي، دط، 2010م).

[2] المباركفوري، القاضي أطهر، **العقد الثمين في فتوح الهند ومن ورد فيها من الصحابة والتابعين**، (القاهرة: دار الأنصار، 1399هـ)، ص: 35-36 و51-101؛ بهتي، إسحاق، **فقهاءِ هند**، (ط لاهور-باكستان: 1974م)، ج 1، ص: 4-13

إلا 17 عاما من عمره في ذلك الوقت، وعلى الرغم من صغر سنه يعتبر واحدا من الأبطال العظماء في التاريخ الإسلامي. لقد فتح مساحة شاسعة في غضون فترة ثلاث سنوات. ولكن للأسف تم قطع مسيرته السياسية بسبب خلافات قصيرة؛ إلا أنه كان من إمكانياته أن يغيّر مسار التاريخ في شبه القارة الهندية. ولما تولى العباسيون زمام الحكومة جاءت السند تحت سيطرتهم. وظلّت السند في أيدي المسلمين العرب خلال قرون آتية وازدهرت واشتهرت بعلومها وعلمائها.

بعد ذلك جاء السلطان المجاهد محمود الغزنوي، وهاجم الهند وضم البنجاب إلى السلطنة الغزنوية سنة 1001م. وكان واحدا من أعظم الملوك في القرن الحادي عشر، ورقى بإمارة غزنة إلى أبعاد إمبراطورية. وكان الغزنويون هم الذين حملوا الإسلام إلى السهول الهندية وربوعها، وأنشؤوا دولةً إسلاميةً عظيمةً في الهند الشمالية الغربية التي تشكل الآن باكستان.

في وقت لاحق انتهى حكم الغزنويين عندما أطيح بشهاب الدين الغوري آخر حاكم الغزنويين وفتح واليه قطب الدين أيبك الهند في 1206م، وهذا أدى إلى تشكيل سلطنة دلهي في قلب الهند التي حكمتها عدة عائلات واحدة تلو الأخرى. وقد تحولت دلهي تدريجياً إلى مركز العلوم في عهدهم.

ثم جاءت الإمبراطورية المغولية وحكمت الهند خلا فترة (1206-1857م) وكانت أقوى السلالات الحاكمة في شبه القارة الهندية. وساهم المغول في نشر الثقافة والحضارة والفن والعمارة والأدب والعلوم الأخرى في الهند. ثم سيطر الإنجليز على الهند وحكموها إلى أن نالت الهند استقلالها عام 1947م وتحولت إلى ديموقراطية شعبية.

لقد كان الإسلام جزءا لا يتجزأ من الهند منذ أن جاء إلى هذه التربة. وكان الأثر الرئيسي للإسلام في الهند حتى جاءت أقلية دينية إلى حيّز الوجود، وكان لها تأثير بالغ على الثقافة الهندية. فاليوم هناك أكثر من 500 مليون مسلم في جميع أنحاء شبه القارة الهندية (الهند وباكستان وبنغلاديش) مما يجعلها أكبر المراكز السكانية للمسلمين في العالم.

الفقه الإسلامي في الهند

جاء الفقه الإسلامي إلى شبه القارة الهندية منذ أن دخلها الإسلام، وأرسى جذوره مع مرور الأيام. فأهل الهند كانوا في الفقه أكثر تأليفاً منهم في غيره؛ فمنها ما هو الشروح والحواشي على كتب المتون، ومنها ما هو الفتاوى والرسائل الفقهية. كذلك كان أهل الهند من سالف الزمان على مذهب أبي حنيفة غير السواحل من بلاد مدراس ومليبار والكوكن فإنها كانت مورداً ومشرباً لأهل اليمن والحجاز، وإنهم كانوا على مذهب الإمام الشافعي فبقوا على ذلك إلى اليوم. وأما المالكية والحنابلة فليس لهم عين ولا أثر في أرض الهند.[1]

لقد شاع المذهب الحنفي في الهند خاصةً في عهد العباسيين لأنهم اتخذوا الفقه الحنفي كمذهب رسمي وولّوا القضاة الأحناف في جميع أقطار الخلافة؛[2] وظلت السند تحت الخلافة العباسية والعربية عبر قرون ونالت حظاً كبيراً من الثقافة والتعليم. وفي فترة قصيرة من الزمن أصبح السند مركزاً للتعليم الإسلامي، كما كانت يتمتع بجيل عظيم من علماء الدين من العرب وبلاد فارس، وأنتجت رجالاً عظماء في مجالات التعليم والعلوم الدينية. وكانت السند قريباً من مهد الفقه الحنفي العراق وفارس حيث نشأ هذا الفقه وتطور؛ لذلك كانت أغلبية المسلمين على مذهب الإمام أبي حنيفة. وفي وقت لاحق نال الفقه الحنفي قبولاً عاماً في الهند وشاع في أنحائها في عهد الغزنويين الذين أنشؤوا الحكم الإسلامي في الهند، ورثوا الإدارة العباسية ونشروها متجذرة في الأراضي الهندية. ثم أسست سلطنة دلهي على أنقاض الدولة الغزنوية ووسعت إلى أرجاء الهند. فكان الأتراك والأفغان الذين عبروا ممر خيبر، وحكموا الهند من أتباع الفقه الحنفي.[3]

---

[1] الحسني، عبد الحي، **الثقافة الإسلامية في الهند**، (دمشق: مجمع اللغة، 1983)، ص: 103-105

[2] التلمساني، أحمد بن محمد آل المقرئ، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، (بيروت: دار صادر، 1988)، ج 2، ص: 10

[3] ندوي، سيد أبو ظفر، **تاريخ سنده**، (أعظم جراه- الهند: دار المعارف، 1947)، ص:362؛ بالث، بي

الفقه في سلطنة دلهي

وكانت سلطنة دلهي حملت رأية الإسلام من الجهتين الغربية والشمالية إلى وسط الهند وشرقها وجنوبها. وأنشأت السلطنة حكم المسلمين في دلهي، واجتمعت المناطق المختلفة والبعيدة تحت حكم دلهي. وأُسِّست سلطنة دلهي في 1206م واستمرت إلى 1526م. في غضون ذلك حكم أسر مختلفة الهند مثل المماليك (1206-1290م) والخلجيون (1290-1320م) والتغالقة (1320-1414م) والسادات (1414-1451م) واللوديون (1451-1526م).

وكان عهد سلطنة دلهي حقبة مشرقة من التاريخ الهندي، الذي أحدث ثورةً عظيمةً في مجال التعليم والعلوم والهندسة والفنون والإدارة وما إلى ذلك من العلوم الإسلامية خاصة في الفقه الإسلامي. فازدهر الفقه خلال هذه الفترة وكان يعد من أفضل العلوم لعناية الملوك به. كان الفقه الحنفي أساساً لإدارة السلطنة ونظام العدالة. فأقاموا العدل وعينوا القضاة في كافة المحافظات لأداء شؤون القضاء والعدل. وكان هناك مفتون في كل محكمة وعملوا كمستشارين وشارحين للقانون.[1]

قد أسس ملوك وسلاطين دلهي مدارس دينية حيث كان يدرس الفقه بغاية من الأهمية. وعلى الرغم من أن كل مسجد كان في الفترة الإسلامية بمثابة مدرسة وكل عالم كان كمدرسة متنقلة ولكن عثرنا على آثار من المدارس الدينية التقليدية التي أنشئت من قبل السلاطين. ويروى أنه كان هناك في دلهي وحدها ألف مدرسة أثناء حكم التغالقة.[2]

ايم، **The Cambridge History of Islam**، (كيمبريج: مطبعة جامعة كيمبريج 1970)، ج A2 ص: 51

[1] أحمد، محمد بشير، **The Administration of Justice in Medieval India**، (عليكرة- الهند: معهد عليكرة التاريخية للبحوث جامعة عليكرة، 1941)، ص: 96-116؛ يو اين دى، **Administrative System of Delhi Sultanate**، (الله أباد- الهند: كتاب محل، 1959)، ص: 135-151؛ حسين، واحد بي ايل، **Administration of Justice During the Muslim Rule in India**، (دلهي: إدارة أدبيات دلهي 1934)، ص: 166-172

[2] العمري، شهاب الدين أحمد بن فضل الله، **مسالك الأبصار في مماليك الأمصار**، (بيروت: دارالكتب

وفي هذا العهد شملت مناهج المدارس الإسلامية كتبَ الفقه مثل مجمع البحرين والمتفق لا سيما الهداية في شرح البداية للشيخ برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني (المتوفى 1196م) والقدوري للشيخ أحمد بن محمد القدوري (المتوفى 1036م) اللذان لا يزالان من الكتب الأساسية لمناهج المدارس الهندية حتى الآن. وقد يرجع الفضل في ترويج الهداية في الهند إلى مولانا برهان الدين البلخي (المتوفى 1288م) الذي كان تلميذا مباشراً لمؤلفه الشيخ برهان الدين المرغيناني. ومن كتب أصول الفقه كان يدرس الحسامي للشيخ حسام الدين محمد (المتوفى 1246م) والمنار للشيخ أبو بركات الله النسفي (المتوفى 1310م) وأصول البزدوي للشيخ علي بن أحمد البزدوي (المتوفى 1089م).[1]

كان القرن الثالث عشر يعرف برغبته في الفقه الإسلامي وأصوله، وكون المفتي والقاضي والفقيه كان ذروة التفوق الأكاديمي في الدراسات الإسلامية الذي يطمع أحد تحقيقه. ولهذا كان بالفقه اهتمام كبير وولع غير مسبق. وكان حكام سلطنة دلهي يرافقون علماء الفقه ويستفادون من توجيهاتهم ونصائحهم. وأنهم كانوا يتشاورن ويناقشون مع المفتين والفقهاء حول قضايا الشريعة الإسلامية.[2]

وكان لهم اهتمام بعقد الندوات والتجمعات حيث يناقش الفقهاء القضايا مع حماسة، وكانت تسمى مثل هذه المناظرات بـ"محضر" وكان رائجاً في عهد السلطان ألتمش (1210-1236م) وعهد السلطان جلال الدين خلجي (1290-1296م) وعهد السلطان غياث الدين تغلق (1320-1325م) وعهد السلطان محمد تغلق (1325-1351م) وعهد السلطان فيروز شاه تغلق (1351-1389م)، وهو معروف لهذه الأنواع من المناقشات العلمية. وكانوا يمارسون ذلك من أجل السعي للحصول على حل القضايا الجديدة والتطور بعلم الفقه.[3]

العلمية، 2010) ج 3 ص: 49

[1] الحسني، العلامة عبد الحي، الثقافة الإسلامية في الهند، (مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012م)، ص: 11-13

[2] برني، ضياء الدين، تاريخ فيروز شاهي، (كلكتا- الهند: 1862)، ص: 290-296

[3] عفيف، شمس سراج، تاريخ فيروز شاهي، (حيدر آباد-الهند 1938)، ص: 383-384؛ القلشقلندي، أبو

ومن الجدير بالذكر أن عدداً كبيراً من العلماء والفقهاء والحرفيين هاجروا من آسيا الوسطى وما وراء النهر إلى دلهي بسبب الغزو المغولي (1216-1221م) في تلك المناطق. هم الذين تقدموا بدلهي وجعلوها مركزاً ثقافيا وعلمياً مثل بغداد. لقد قام سلاطين دلهي برعاية العلماء وإشراف الفقهاء. وهذا الذي شجع العلماء على إنتاج الأعمال العظيمة في الفقه، وبذل كل الجهود الممكنة لأجل نشر الفقه الإسلامي من خلال التعليم والتأليف. فكان هناك عديد من العلماء الكبار في الفقه خلال فترة السلطنة، الذين ساهموا بشكل كبير في تعزيز وتطوير الفقه وإنتاج كتب الفتاوى.[1]

من أهم الأعمال الفقهية التي أنتجها علماء الهند في هذا العهد عشرات شروح وحواش لكتب المتون الفقهية والأصول أمثال الهداية والوقاية وأصول البزدوي والمنار هادفين إلى توضيح وتبسيط المتون لطلاب العلم والعامة. وبالإضافة إلى هذا كتبوا كتيبات ورسائل في شتى موضوعات الفقه من الصيام والصلاة والحج والميراث وغيرها.[2]

ولكن الأهم من ذلك كتب الفتاوى ومجاميع المسائل الفقهية التي ألفها علماء هذا العهد. وهنا نذكر بعضها في الفقرات التالية:

الفتاوى الغياثية: مجموعة مهمة للأحكام الفقهية قام بإعداده الشيخ داود بن يوسف الخطيب معزياً إلى السلطان غياث الدين بَلْبَن الذي حكم الهند خلال فترة 1266-1287م. كان السلطان يوقر العلماء ولا يأخذ وجبة بدون رفقة أي عالم، وكان يتمتع بكوكبة من العلماء الكبار والفقهاء. والفتاوى الغياثية كان أبرز الإنجازات في وقته، قد جمع فيه الأحكام الفقهية وفق الفقه الحنفي باللغة العربية. وقد نشرت المجموعة في مصر عام 1321هـ/1903م ولكن الآن غير

العباس أحمد، **صبح الأعشى**، (القاهرة: أميرية القاهرة 1915)، الجزء 5، ص: 95

[1] ظفر الإسلام، **Fatawa Literature of the Sultanate Period**، (نيودلهي: كنيكشا بابليشرس 2005)، ص: 2-14

[2] الحسني، عبد الحي، **الثقافة الإسلامية في الهند**، ص: 105-107

متوفر. ونسخة غير مكتملة لمخطوطة هذا الكتاب موجودة في مكتبة جامعة البنجاب التي تحتوي على 83 ورقة، في كل صفحة من 17 إلى 22 سطراً. نجد ذكر الفتاوى الغياثية في الكتب الأخرى من الفقه الحنفي مثل الفتاوى الهندية، والمتانة في مرمة الخزانة، وهذا يدل على أهمية هذه المجموعة وكذلك يدل على أنه كان سائدا في الأوساط العلمية عدة قرون.[1]

فتاوى قراخاني: وهو مخطوط في الفقه الحنفي في اللغة الفارسية التي كانت اللغة الرسمية لسلطنة دلهي، كتبه يعقوب مظفر كرماني، وجمعه قبور قراخان في عهد السلطان جلال الدين فيروز خلجي (1290-1296م). ونسخة مخطوطة للكتاب موجودة حاليا في جامعة البنجاب في لاهور، ومكتبة بنجاب العامة لاهور، ومكتبة مكتب الهند في لندن، وجمعية البنغال الآسيوية كولكاتا ومكتبة آصفية حيدر آباد الدكن. ونسخة جامعة البنجاب في لاهور تتكون من 362 ورقة، في كل صفحة من 13 إلى 23 سطراً.[2]

فوائد فيروز شاهي: هذه مجموعة قيمة للمسائل الفقهية أعدها الشيخ شرف محمد عطائي في عهد السلطان فيروز شاه تغلق (1351-1389م) وهو محفوظ في المكتبات بشكل مخطوط في جامعة البنجاب لاهور، وفي مكتبة إسطنبول تركيا، وجمعية البنغال الآسيوية في كولكاتا، و مكتبة خدا بخش بتنه، ولم يطبع حتى الآن. تشتمل نسخة جامعة البنجاب على مجلدين مكونين من 437 ورقة، في كل صفحة من 14 إلى 21 سطراً.[3]

الفتاوى التتارخانية (موسوعة فقهية منقطعة النظير): كتاب الفتاوى التتارخانية من أعظم التراث الإسلامي والثروات العلمية في اللغة العربية التي خلفها سلطنة دلهي في الهند. وقد تم تأليف كتاب الفتاوى التتارخانية في ثلاثين مجلدا الذي هو بمثابة موسوعة الفقه الإسلامي وآداب الفتوى. ويعتبر الفتاوى

---

[1] بتي، إسحاق، **بر صغير مين علم فقه**، (نيودلهي: البلاغ فبليكيشانز، 2012)، ص: 52-62

[2] المرجع نفسه، ص: 80-92

[3] المرجع نفسه، ص: 118-130

التتارخانية واحداً من كتب المراجع في الفقه الحنفي. ألفه الشيخ عالم بن علاء الإندربتي (المتوفى 786هـ/1381م) في عهد السلطان فيروز شاه تغلق (1351-1389م)، ولكن يعزى إلى الشريف التتار خان لرعايته الكريمة للعلم والعلماء.

وظل هذا الكتاب سائداً ومقبولاً قروناً عديدةً في الأوساط الأكاديمية لأننا نجد ذكره في كتب الفتاوى والمسائل الفقهية ولكن لم ينشر تماما حتى وقت قريب. وكانت مخطوطاته موجودة في العديد من المكتبات في حيدر آباد، ورام فور، وبتنه و مكتبة الخديوي بمصر، ولكن تم الحفاظ على نسخة كاملة منه في مكتبة بير محمد شاه (المتوفى 1751م) في أحمد آباد (ولاية غوجرات، الهند).[1]

ونشر بعض مجلدات الفتاوى التتارخانية ثلاث مرات؛ مرة واحدة في باكستان، وثانيا في بيروت، وثالثاً في الهند بتحقيق القاضي سجاد حسين الدهلوي، ولكن الفضل في نشر نسخته الكاملة وتحقيقها يرجع إلى المفتي شبير أحمد القاسمي مفتي الجامعة القاسمية شاهي مرادآباد (الهند) الذي بعد مقارنة نسخ مختلفة له نشره في عشرين مجلدا يشتمل على 14300 صفحة. وقد بلغ رقم جميع الأحكام والمسائل في الكتاب إلى 33778 ويحتوي الكتاب على أكثر من 10000 مرجع من القرآن والحديث.

وبصرف النظر عن هذه الأعمال، كان هناك عديد من الأعمال المهمة الأخرى قام به العلماء خلال هذه الفترة في دويلات ومناطق أخرى في الهند خارج سلطنة دلهي مثل الفتاوى الحمادية للمفتي ركن الدين بن حسام الناغوري في ولاية غوجرات في القرن التاسع الهجري، وفتاوى إبراهيم شاهي للقاضي نظام الدين الكيكلاني في مجلدين (الفارسية والعربية) في عهد إبراهيم شاه (1402-1440م) في الدولة الشرقية في جونبور.[2]

ومن أهم المؤلفات الفقهية في هذا العهد في أصول الفقه والإفتاء "الفائق في أصول الدين" للشيخ محمد بن عبد الرحيم و في القضاء "صنوان

---

[1] المرجع نفسه، ص: 135-136

[2] ظفر الإسلام، Fatawa Literature of the Sultanate Period: بهي، بر صغير مين علم فقه، ص: 146-214

القضاء وعنوان الإفتاء" للشيخ أبي محامد محمد بن الخطيب، وفي الحسبة الكتاب الشهير "نصاب الاحتساب" للشيخ القاضي ضياء الدين عمر بن عوض السنامي، وفي اختلاف المذاهب الفقهية "زبدة الأحكام في اختلاف أئمة الأعلام" للشيخ سراج الدين الحنفي و"الغرة المنيفة في ترجيح مذهب أبي حنيفة" للشيخ أبي حفص سراج الدين.

وأما العلماء المشاهير في هذا العهد ما عدا مصنفي الكتب المذكورة أعلاه الشيخ نصير الدين المعروف بتشراج دلهي كان يكنى بأبي حنيفة الثاني، والشيخ فخر الدين الزرادي، والقاضي محي الدين الكاشاني من أصحاب الشيخ المرشد نظام الدين أولياء. كانت الهند تعج بعلماء الفقه والقضاة والأنشطة التعليمية والعلمية في عصور شمس الدين ألتمش والسلطان علاء الدين خلجي والسلطان غياث الدين بلبن، ومحمد تغلق، ولكن ليس من الممكن ذكر حتى أسماء العلماء الكبار في هذا البحث القصير. لقد ذكر المؤرخ الشهير من القرون الوسطى ضياء الدين برني في كتابه الشهير "تاريخ فيروز شاهي" أسماء العلماء خلال العهود المختلفة في سلطنة دلهي عددهم يصل إلى مئات. كذلك الشيخ عبد الحي الحسني في كتابه المعروف "نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر" الذي يعرف باسم "الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام" أحصى تراجم العلماء بمن فيهم علماء الفقه. وكذلك الشيخ إسحاق بهتي من باكستان جمع تراجم علماء الفقه في كتابه الأردي "فقهائى هند" في عدة مجلدات، وذكر أكثر من ثلاثمائة عالم الذين عاشوا خلال عصور السلطنة.

وبالجملة كانت الفترة من سلطنة دلهي حقبة مشرقة من التاريخ الهندي. وكانت لها اهتمام خاص بالعلوم الإسلامية وخاصة بالفقه الإسلامي أيضا. وجدَّ العلماء والفقهاء في سبيل ترسيخ أسسه وتشييد مبانيه، فألفوا الكتب والمؤلفات الفقهية. كما قام السلاطين والأمراء بتأسيس المدارس والمعاهد العلمية، فانتشر الفقه في أقطار البلاد، وقام بدوره في التشريع والتقنين.

الفقه في عهد المغول

كان عصر سلطنة المغول في الهند فترةً مشرقةً في التاريخ الهندي الإسلامي، وخلَّفت آثاراً علمية وثقافية في البلاد. وتم تأسيس سلطنة المغول ظهير الدين بابر عام 1526م عندما هزم إبراهيمَ لودي سلطان دلهي واستمرت حتى 1857م. وينحدر مؤسس السلالة ظهير الدين بابر من سلالة تَيْمُورلَنْغ وكان أميرا على سمرقند (إمارة فرغانة) منذ 1497م، واستولى سنة 1504 على كابل، ثم فتح الهند. بعد انتصاره على اللوديين، أصبح ملكا (1526-1530م) في شمال ووسط الهند. وقام السلطان السوري شير شاه خان بطرد ابنه همايون (1530-1556م) سنة 1540م إلى فارس، ولكن استطاع همايون أن يستعيد سلطته مجددا سنة 1555م.

وينقسم حكم المغول في الهند إلى عهدين؛ العهد الأول عهد الأباطرة المغول من 1526م إلى 1707م، وبلغت الدولة المغولية ذروة مجدها وقوتها أثناء هذا العهد. وبدأ هذا العهد مع جلوس جلال الدين أكبر (1556-1605م) على العرش الذي أكمل سيطرته على كامل بلاد الهند، وأدخل الدويلات البعيدة تحت سلطته. وتمتعت الهند تحت حكم أكبر وابنه جهانغير بتقدم في اقتصاد البلاد والتعايش الديني، وامتدت أراضيها لتشمل أنحاء واسعة من شبه قارة الهند. وتواصلت جهود تطوير الدولة المغولية في عهد كل من جهانغير (1605-1627م) ثم شاه جهان (1628-1658م) ثم أَورَنْغْزِيب (1658-1707م) أحد آخر السلاطين الكبار. والعهد الثاني هو عهد الزوال الذي بدأ من وفاة أورنغزيب وأصبح المغول بعد سنة 1707م يتلقون الهزيمة تلو الأخرى حتى جاء دور البريطانيين، وتم خلع آخر سلاطين المغول محمد بهادر شاه سنة 1857م على أيدي البريطانيين.

ولقد شهد الهند خلال فترة الحكم المغولي في الهند قدراً كبيراً من التوسع في العلوم الإسلامية، لاسيما في الفقه الإسلامي. وعاش هناك العديد من العلماء الكبار والفقهاء وخبراء الشريعة أمثال مجدد الألف الثاني الشيخ أحمد

السرهندي (المتوفى 1624م)، والشيخ عبد الحق المحدث الدهلوي (المتوفى 1642م)، والشاه ولي الله المحدث الدهلوي (المتوفى 1762م)، ونجله الشاه عبد العزيز المحدث الدهلوي (المتوفى 1823). وفي وقت لاحق من هذه الفترة اكتسب العلماء من فرنجي محل في لكناؤ صيتاً كبيراً ولعبوا دوراً هامّاً في خدمة وترويج الفقه الإسلامي.

الأعمال الفقهية في هذا العهد

ساهم علماء الإسلام في الفترة المغولية بشكل كبير في إثراء تراث الفقه الإسلامي في الهند، وأهمها كتاب الفتاوى الهندية الذي تم إعداده تحت إشراف الإمبراطور أورنغزيب. وواصل الفقهاء والعلماء إنتاج الأدب الفقهي مابين مجموعات الفتاوى والمسائل الفقهية وأصول الفقه ونظام القضاء وحواشٍ على المتون الفقهية الشهيرة. ويتم الحفاظ على بعض من هذه الأعمال في مكتبة خدا بخش بتنه، والجمعية الآسيوية لبنغال، ومكتب الهند بلندن، ومكتبة رضا برامبور، ومكتبة مولانا آزاد عليكراه، ومكتبة دار العلوم بديوبند، بالإضافة إلى العديد من الكتب التي ورد ذكرها في كتب التاريخ والتراجم.[1]

وخلال بحثي عن أعمال فقه العلماء الهنود خلال حكم المغول عثرتُ على حوالي 250 كتاباً ورسالةً، وألف العديد من هذه الكتب في موضوعات مختلفة من الفقه مثل قضايا الأسرة والقضايا الاجتماعية والقضايا الاقتصادية والميراث، وعلم الفقه وأصول الفقه، والمدارس الفقهية والتقليد، مع أن الأكثر منها شروح وحواش على الهداية وشرح الوقاية وكنز الدقائق والحسامي والمنار والتلويح وغيرها من كتب الفقه وأصوله.[2]

وأُلِّف أهم كتاب في أصول الفقه "مسلم الثبوت" خلال هذه الفترة، كتبها الملا محب الله اله آبادي (1707م)، وبقي هذا الكتاب في المنهج الإسلامي

---

[1] انظر للتفاصيل: علماء هند كا فقهي سرمايه، (نيودلهي: إيفا بيليكيشانز، 2014)

[2] راجع: الفلاحي، ضياء الدين، بر صغير مين فقهي مخطوطات ومطبوعات: ايك مطالعه، (نيودلهي: IFA بيليكيشانز، 2012).

الدراسي في الهند منذ ذلك الوقت حتى الآن، وكتب عليه العديد من التعليقات والحواشي من المؤلف نفسه والعلماء الآخرين مثل الملا نظام الدين السهالوي (1784م)، وأحمد عبد الحق بن محمد سيد (1773م)، ومحمد الحسن بن غلام مصطفى اللكنوي (1794م)، والملا محمد المبين (1810م)، والملا أبو علي بحرالعلوم (1861م). وكذلك تلقى كتاب آخر في أصول الفقه "المنار" اهتمام العلماء وشرحه لملا جيون أحمد الأميتوي (1718م) بعنوان "نور الأنوار في شرح المنار" ولا يزال يتداول في الأوساط العلمية حتى الآن.

"فتح المنان في تأييد مذهب النعمان" للشيخ عبد الحق المحدث الدهلوي (1642م) كتاب رائع في إقامة الأدلة من الأحاديث النبوية الشريفة على الفقه الحنفي. وكذلك ساهم الشاه ولي الله المحدث الدهلوي (1762م) بأفكاره النادرة في الفقه وأصوله من خلال كتابيه الشهيرين "العقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد" و"الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف".

مجموعات الفتوى في هذا العهد

ساهم عصر المغول في مجال مجموعات الفتوى خاصةً؛ كما نجد آثار مجموعات الفتاوى باللغتين العربية والفارسية ولكن معظم هذه الأعمال العلمية لم تنشر بعد، وبقت مدفونة في المكتبات القديمة والمتاحف بصورةٍ مخطوطة.

واطلعنا على مجموعة الفتاوى بالفارسية في فترة مبكرة من المغول كتبها نور الدين قطب الدين الخوافي (1670م) ونسبه إلى الملك ظهير الدين محمد بابر (1483-1530) مؤسس حكم المغول في الهند؛ لذا سمي بالفقه البابري. توجد هذه المجموعة بشكل مخطوط في المكتبة الشرقية (خدا بخش) بتنه رقمها 1227.[1]

[1] بهتي، بر صغير مين علم فقه، ص: 253-260؛ بهادر، عبد المقتدر خان، فهرس للمخطوطات العربية والفارسية في المكتبة الشرقية في بتنه، 1928، المجلد 14، المسلسل: 1227.

وهناك مجموعة أخرى تسمى بالفتاوى الأمينية التي كتبها أمين بن عبيد الله مومن آبادي حوالي 1541م في اللغة الفارسية في عهد الملك همايون (1530-1556م).[1] وكذلك الفتاوى البراهنة باللغة الفارسية للشيخ ناصر الدين اللاهوري ألف عام 1588م وتوجد بشكل مخطوط في المكتبة الشرقية (خدا بخش) بتنه رقمها 1226.[2] ثم كتاب الفتاوى العزيزية للشيخ عبد العزيز المحدث الدهلوي (1823م) باللغة الفارسية وقد نال هذا الكتاب المؤلف في أواخر عهد ملوك المغول قبولا حسنا، وتم نشره وترجمته بالأردية مرات في الأوساط العلمية.

أما الفتاوى باللغة العربية خلال هذه الفترة عديدة؛ أولها "الفتاوى النقشبندية" للشيخ معين الدين محمد خواجه محمود النقشبندي (1674م) الذي كان صوفياً بارزاً من ولاية كشمير. هذه المجموعة موجودة بشكل مخطوط في مكتبة خدا بخش بتنه، والجمعية الآسيوية في بنغال، ومكتبة آصفية حيدر آباد ومكتبة رضا رامفور.[3]

والمجموعة الثانية في العربية في هذه الفترة "فتاوى مجمع البركات" للشيخ أبي البركات بن حسام الدين الدهلوي (1707م) الذي شغل منصب المفتي والقاضي في دلهي. وتم تأليف هذه المجموعة حوالي 1704م ومخطوطتها موجودة في مكتبة خدا بخش بتنه ومكتبة آصفيه حيدر آباد، الهند، وتتكون من 754 صفحة.[4]

والمجموعة الثالثة هي "مختصر فتاوى الشافي" للقاضي عبد الحميد بن عبد الله التهتهوي الذي عين قاضياً في ولاية غوجرات في عهد شاه عالم بن أورنغزيب (1707-1712) وبعد ذلك رقى إلى منصب قاضي القضاة. نسخة

---

[1] ظفر الإسلام. **همدرد إسلاميكس**. (باكستان: مؤسسة همدرد، 1997)،: xx:1، ص: 184

[2] خان بهادر. **فهرس للمخطوطات العربية والفارسية في المكتبة الشرقية في بتنه**. 1928، المجلد 14، المسلسل: 1226

[3] الفلاحي. **بر صغير مين فقهي مخطوطات ومطبوعات: ايك مطالعه**، ص: 123-124

[4] المرجع نفسه، ص: 124

مخطوطة لهذه المجموعة موجودة في مكتبة مولانا آزاد تحت مجموعة سبحان الله في جامعة عليكرة.[1]

ومجموعة أخرى المسمى بـ"فتاوى سراج منير" للمفتي تابع محمد بن محمد سعيد اللكنوي الذي شغل منصب مفتي لكناؤ. وألفت هذه المجموعة عام 1708م ويتم حفظ نسختين لها في مكتبة الجامعة الإسلامية دار العلوم بديوبند.[2]

الفتاوى الهندية أو الفتاوى العالمكيرية

الفتاوى الهندية أو الفتاوى العالمكيرية من أبرز الأعمال الفقهية في الهند في الفقه الحنفي باللغة العربية. ألفه جماعة من علماء الهند برئاسة الشيخ نظام الدين البرهانبوري بأمر السلطان أورنغزيب عالمكير (حكم 1658-1707م). إنه كَلّف كبار علماء الهند الأحناف في بلاده أن يجمعوا كتاباً في الفتاوى على الصحيح من مذهب الحنفية، فجمعوها ورتبوها على ترتيب كتاب الهداية.

قال العلامة عبد الحي الحسني فى كتابه 'الثقافة الإسلامية في الهند': "أما الفتاوى العالمكيرية ويسمونها الفتاوى الهندية فهي أجلها وأنفعها في كثرة المسائل وسهولة العبارة وحل العقد، وهي التي اشتهرت في بلاد العرب والشام ومصر القاهرة بالفتاوى الهندية، وهي في ستة مجلدات كبار وأولها الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين ... إلخ. ورتبوها على ترتيب الهداية، واقتصروا فيها على ظاهر الرواية، ولم يلتفتوا إلى النوادر إلا إذا لم يجدوا جواب المسألة في ظاهر الرواية أو وجدوا جواب النوادر موسوماً بعلامة الفتوى، ونقلوا كل عبارة معزوة إلى كتابها ولم يغيروا إلا لداعي ضرورة.

وإني لم أزل شديد البحث والتطلب لذكر مصنفها حتى عرفت أن السلطان أورنغ زيب عالمغير التيموري -أنار الله برهانه- ولى الشيخ نظام الدين

---

[1] المرجع نفسه، ص: 58 و 124-125

[2] ظفير، محمد ظفير الدين، **تعارف مخطوطات**، (ديوبند- الهند: دار العلوم، 1970) ج 2، ص: 182-183

البرنهابوري في أوائل سلطنته تدوينها باستخدام الفقهاء الحنفية، وبذل على تدوينها مائتي ألف روبية، فولى أربعة رجال من أهل العلم والصلاح تحت أمر الشيخ نظام الدين المذكور، وقسم أرباعها على أربعتهم. الأول القاضي محمد حسين الجونبوري المحتسب والثاني الشيخ علي أكبر الحسيني أسعد الله خاني والثالث الشيخ حامد بن أبي حامد الجونبوري والرابع المفتي محمد أكرم الحنفي اللاهوري كما في مرآة العالم وأما غيرهم من المصنفين فما وفقت (كذا، ولعل الصواب وقفت) على أسمائهم غير شرذمة قليلة، منهم الشيخ نظام الدين البرهانبوري والقاضي محمد حسين الجونبوري والشيخ علي أكبر الحسيني والشيخ حامد ابن أبي الحامد الجونبوري والمفتي محمد أكرم اللاهوري والشيخ رضي الدين الباهكلبوري والشيخ عبد الرحيم بن وجيه الدين الدهلوي والمفتي وجيه الدين الغوباموي والشيخ أحمد بن المنصور الغوباموي الخطيب وأبو البركات بن حسام الدين الدهلوي والشيخ محمد جميل بن عبد الجليل الجونبوري ومولانا نظام الدين بن نور محمد التتوي السندي ومولانا نظام الدين بن محمد بن نور محمد النتوي السندي والشيخ محمد سعيد بن قطب الدين السهالوي والمفتي عبد الصمد الجونبوري ومولانا جلال الدين المجهلي شهري والقاضي عصمة الله بن عبد القادر اللكنهوي والقاضي محمد دولة بن يعقوب الفتحبوري والشيخ محمد غوث الكاكوروي والسيد عبد الفتاح بن هاشم الصمدي."[1]

إن الفتاوى العالمكيرية نتيجة جهد جماعي للعلماء البارزين، وهذا الذي يجعلها مميزة بين الأعمال القيمة في الفقه الإسلامي. ولهذا السبب كسب الفتاوى العالمكيرية سمعة كبيرة في جميع أنحاء العالم الإسلامي.

[1] الحسني، الثقافة الإسلامية في الهند، ص 110-111

المدرسة الرحيمية ومدرسة فرنجي محل

مع أن العهد الأخير للمغول شهد الانحطاط والوهن في الحكومة ولكنه تمتع بمركزين علميين شهيرين؛ الأول المدرسة الرحيمية بدلهي، والثاني مدرسة فرنجي محل بلكناؤ. فقد كان لهاتين المدرستين أثر هائل على المنهج العلمي والنظام التعليمي في وقت لاحق في شبه القارة الهندية بل على نطاق أوسع.

المدرسة الرحيمية تنتسب إلى الشيخ عبد الرحيم بن الشهيد وجيه الدين، والد الإمام الشاه ولي الله الدهلوي، كان من معاصري السلطان أونغزيب عالمغير وشارك لفترة في مشروع تقنين الفقه الإسلامي والذي ظهر بعد ذلك في صورة الفتاوى الهندية. تلقى الشيخ ولي الله العلوم الابتدائية من والده الشيخ عبد الرحيم في هذه المدرسة. ولما توفي والده الشيخ عبد الرحيم عام 1131هـ كان عمره سبعة عشر عاما، تولى منصب التدريس فيها واستمر فيه اثني عشر عاما. وسافر الشاه ولي الله في أواخر عام 1143هـ لأداء فريضة الحج، وقرر أخذ الحديث عن علماء الحرمين، فحضر دروس الشيخ أبي طاهر المدني وغيره من العلماء وحصل على الإجازة لرواية كتب الحديث.

وبعد هذا الانتهال من معين المشايخ في الحرمين والتحصيل العلمي المتميز وخاصة في مجال حديث الرسول، رجع الشيخ ولي الله الدهلوي إلى الهند في شهر رجب عام 1145هـ، وأنشأ مركزاً علمياً عظيماً في دلهي. وقد ترجع جميع أسناد الحديث في شبه القارة إلى هذه المدرسة ولذا يلقب الشاه ولي الله بـ"مسند الهند". وتولى التدريس بعده نجله الأكبر الشاه عبد العزيز الدهلوي (المتوفى 1249هـ) وارتقى به إلى ذروة الشهرة والكمال. ثم تولى زمامه الشيخ محمد إسحاق الدهلوي (المتوفى 1262هـ) ثم الشيخ عبد الغني المجددي، ثم ورثه علماء ديوبند.

فرنجي محل ومعناه «القصر الأفرنجي» هو قصر عظيم واسع في مدينة لكناؤ منحه الملك أورنغزيب للملا نظام الدين السهالوي عام 1693م وبها أنشئت مدرسة إسلامية عظيمة تسمى بـ"المدرسة النظامية"، وفيه بدأ تدريس العلوم

الإسلامية. ونالت هذه المدرسة صيتاً كبيراً، وتوافد إليها طلاب العلوم الإسلامية من أنحاء البلاد، فشاع المنهج الدراسي الذي وضعه الملا نظام الدين السهالوي في الحلقات التعليمية وعرف بـ"الدرس النظامي" فيما بعد، وما زال يدرس إلى يومنا هذا في المدارس الإسلامية في شبه القارة الهندية. وتم تنفيذ هذا المنهج عمليا في القرن التاسع عشر في المدارس الإسلامية الرئيسية خصوصاً في الجامعة الإسلامية دارالعلوم ديوبند، وامتد إلى أماكن أخرى من العالم مثل جنوب أفريقيا وبريطانيا وأمريكا في القرن الأخير.

وأنجبت المدرسة النظامية العديد من العلماء الكبار في الفقه والعلوم الإسلامية، واستمرت في الحفاظ على التراث الإسلامي حتى بعد حكم المغول. وكان العلماء من فرنجي محل معروفين لحرصهم على الفقه الإسلامي وأصبح الفقه علامة بارزة من مساهماتهم. وكانت عائلة فرنجي محل الكبيرة تتألف من أكثر ثلاث مائة مفتٍ وقاضٍ الذين ساهموا بأكثر من خمس مائة كتاب في التراث الغني من العلوم الإسلامية وخاصة في الفقه. ولقد كان العلماء مثل مولانا عبد العلي الملقب ببحر العلوم (1810م)، والملا محمد حسن (1794م)، والملا مبين (1810م)، ينتمون إلى هذه العائلة النبيلة. إن الشخصية الأكثر شهرةً من هذه العائلة هو العلامة أبو الحسنات عبد الحي اللكنوي (1886م) الذي كان كاتبا غزير الإنتاج في العلوم الإسلامية، وكتب أكثر من 120 كتاباً في موضوعات مختلفة بما في ذلك 50 في الفقه الإسلامي خلال عمر قصير يناهز إلى 39. وُلد هو في 1264هـ/1848م في السنوات الأخيرة من المغول عندما كان أمراء أوده يحكمون لكناؤ.[1]

[1] الأعظمي، اشتياق أحمد الأعظمي، **أوده مين افتاء كى مراكز اور ان كى خدمات** (منو 2009) ص:165، 214-189

الخاتمة:

وبالجملة قد دخل الفقه الإسلامي شبه القارة الهندية منذ أن دخلها الإسلام وأرسى جذوره مع مرور الأيام. فأهل الهند كانوا في الفقه أكثر تأليفاً منهم في غيره؛ فمنها ما هو الشروح والحواشي على كتب المتون، ومنها ما هو الفتاوى والرسائل الفقهية. وكانت الفترة من سلطنة دلهي حقبة مشرقة من التاريخ الهندي. وإنها إلى جانب مساهمتها في التعليم والعلوم والهندسة والفنون الجميلة والإدارة وغيرها كانت لها اهتمام خاص بالعلوم الإسلامية وخاصة بالفقه الإسلامي. وقد احتل الفقه مكاناً مركزيا بين جميع العلوم الإسلامية. وجدَّ العلماء والفقهاء وكدُّوا في سبيل ترسيخ أسسه وتشييد مبانيه. فألفوا الكتب والمؤلفات الفقهية. كما قام السلاطين والأمراء بدورهم المهم. فأسَّسوا المدارس والمعاهد العلمية فانتشر الفقه في أقطار البلاد. وقام بدوره في التشريع والتقنين.

وكذلك كانت فترة الحكم المغولي في الهند غنية بالعلوم الدينية والعلماء أيضا، وإنها أثرى التراث الإسلامي في ربوع البلاد وسهولها. وقد اهتم العلماء اهتماما كبيراً إلى الفقه بجانب من العلوم الإسلامية الأخرى. مع أنه من الحقيقة أن الفقه كان راكداً تلك الأيام، والجهود الفكرية ما كانت تتجاوز ما وراء كتابة الملاحظات الهامشية على المتون الفقهية وبعض مجموعات الفتاوى. وهذا يرجع إلى ركود واسع في تلك الأيام ساد الساحةَ العلمية العامة والاجتماعية.

المصادر والمراجع

- أحمد، محمد بشير، The Administration of Justice in Medieval India، عليكره- الهند: معهد عليكره التاريخية للبحوث، دط، 1941م.
- الأعظمي، اشتياق أحمد، أوده مين افتاء كى مراكز اور ان كى خدمات، مئو- الهند: دم، دط، 2009م.

- باشا، أحمد تيمور، نظرة تأريخية في حدوث المذاهب الفقهية الأربعة، بيروت: دار القادري، دط، 1990م.
- بالث، پی ایم، The Cambridge History of Islam، كيمبريج: مطبعة جامعة كيمبريج، دط، 1970م.
- برني، ضياء الدين، تاريخ فيروز شاهي، تصحيح: سيد أحمد خان، كلكتا- الهند: الجمعية الآسوية، دط، 1862م.
- بهادر، عبد المقتدر خان، فهرس للمخطوطات العربية والفارسية في المكتبة الشرقية في بتنه، الهند، 1928م، المجلد 14، المسلسل: 1227.
- بهتي، إسحاق، بر صغير مين علم فقه، نيو دلهي: البلاغ ببليكيشانز، دط، 2012م.
- التلمساني، أحمد بن محمد آل المقرئ، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، بيروت: دار صادر، دط، 1988م.
- الحسني، العلامة عبد الحي، الثقافة الإسلامية في الهند، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، دط، 2012م،
- حسين، واحد، بي ايل، Administration of Justice During the Muslim Rule in India، دلهي: إدارة أدبياتِ دلهي، دط، 1934م.
- ظفر الإسلام، Fatawa Literature of the Sultanate Period، نيودلهي: كنيكشا بابليشرس، دط، 2005م،
- ظفير، محمد ظفير الدين، تعارف مخطوطات، ديوبند- الهند: دار العلوم ديوبند، دط، 1970م.
- عفيف، شمس سراج، تاريخ فيروز شاهي، حيدر آباد: دم، دط، 1938م.

- العمـري، شـهاب الـدين أحمـد بـن فضـل الله، مسـالك الأبصـار في مماليـك الأمصار، بيروت: دارالكتب العلمية، دط، 2010م.
- الفلاحي، ضـياء الـدين، بـر صـغير مـين فقهي مخطوطـات ومطبوعـات: ايـك مطالعه، نيو دلهي: IFA ببليكيشانز، دط، 2012م.
- القلشـقلندي، أبـو العبـاس أحمـد، صـبح الأعشى، القـاهرة: المطبعـة الأميريـة، دط، 1915م.
- المباركفوري، القاضي أطهر، العقد الثمين في فتوح الهند ومن ورد فيها من الصحابة والتابعين، القاهرة: دار الأنصار، دط، 1399هـ
- ندوي، أبو ظفر، تاريخ سنده، أعظم جراه: دار المعارف، دط، 1947م.
- يو اين دى، Administrative System of Delhi Sultanate، الله أباد- الهند: كتاب محل، دط، 1959م.